



IOM International Organization for Migration
المنظمة الدولية للهجرة



Final

ورشة عمل حول تعزيز إدارة العمالة الوافدة في الكويت
حلقة نقاشية لممثلي الحكومة والمجتمع المدني
19-15 فبراير 2009 ، الكويت
المكان : فندق كوستا ديل سول – الكويت

توصيات المشاركين

ديباجة

1. لقد أشارت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن الكويت تعتبر بلد الوجهة التي تجتذب أكثر من 150 جنسية إلى سوق العمل الكويتي مع أعداد كبيرة من العمالة المنزلية من جنوب شرق آسيا. ومن المعروف أن هناك فوائد اقتصادية هامة لكل من الكويت وبلدان الأصل وأن من شأن الإدارة الجيدة والمنظمة لحركة هذه العمالة أن تسهم في تنمية الكويت اقتصاديا وتحقيق أهداف الموارد البشرية.¹
2. بالرغم من التراجع الاقتصادي العالمي الحالي تبقى الكويت في موقع قوي يؤهلها من تجاوز تبعاته السلبية. حيث يمكن للعمالة الوافدة المؤقتة أن تساعد في خلق ثروة جديدة وفرص أعمال مستدامة.
3. يرحب المشاركون بالتقدم الكبير الذي تحقق في الكويت فيما يتعلق بتطوير الآليات الخاصة بإدارة العمالة الوافدة المؤقتة ، ويهنئون حكومة الكويت وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتعقد ورشة العمل هذه تحت رعايتها ، ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الخارجية التي شجعت روح الحوار الصريح بفعالية خلال هذه الورشة.
4. لقد أعادت حكومة الكويت التأكيد على التزامها الدستوري بحماية جميع المواطنين بما فيهم العمال الوافدين المؤقتين الذين يقيمون ويعملون في الكويت. حيث إن الكويت موقعة على بعض الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تحمي حقوق

¹ بناء على نصيحة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تم إستبدال مصطلح العمالة الأجنبية المؤقتة بمصطلح العمالة التعاقدية المؤقتة

العمال الوافدين المؤقتين وضحايا الاتجار بالبشر وتنفذ الحكومة التشريع التزاماً بهذه المعايير.

5. لقد أتاحت هذه الورشة فرصة أولى وفريدة لجميع الجهات المعنية بإثارة ومناقشة القضايا العالقة المتصلة لحركة العمالة بحيث كانت المشاركة ممكنة وبشكل خاص لممثلي المجتمع المدني الهامين والباحثين والأكاديميين البارزين من الجامعات في الكويت إلى جانب الملحقين العماليين في السفارات من بلدان الأصل الرئيسية الموجودين في الكويت والمنظمات الحكومية الدولية بما فيهم ممثلين عن فريق عمل الأمم المتحدة في الكويت وممثلي الجهات المانحة.

6. وقد كررت المناقشات التي جرت أثناء ورشة العمل بأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المثلى يتم تحقيقها بضمان الحياة الكريمة لجميع العاملين من خلال نشر وتنفيذ السياسات والإجراءات الشاملة المتعلقة بالتوظيف والاستخدام في التشريع الوطني.

7. في ضوء استمرار روح الحوار الصريح الذي تجسد خلال حوار أبوظبي ترحب المنظمة الدولية للهجرة وفريق عمل الأمم المتحدة بمشاركة الكويت المستمرة وتعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي حول القضية الهامة للعمالة الوافدة المؤقتة في الكويت وتعبر عن الأمل بأن الكويت ستعمل بصورة وثيقة أكثر مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية الأخرى.

8. يسجل المشاركون الخطوة الريادية التي قامت بها الكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير تشريع مبتكر يتضمن التعديلات المقترحة والقوانين الجديدة حول العمالة ومناهضة الاتجار بالبشر والعمالة المنزلية إلى جانب الآليات والبرامج التي من شأنها تسهيل الإدارة الجيدة للعمالة الوافدة المؤقتة وزيادة حماية العمال والحد من الاتجار بالبشر.

9. وفي إطار هذه الورشة التي إستندت الى الشراكات المتفق عليها في إعلان أبوظبي² الذي تبنته حكومة الكويت ، فقد ناقش المشاركون تقوية التعاون بين بلدان الأصل والكويت. وقد عبر المشاركون عن الأمل بخلق المزيد من الفرص لتمكين تنفيذ الإعلان بالكامل وذلك بدعم المنظمة الدولية للهجرة في التحضير للحوار التالي المزمع عقده في عام 2010.

10. عبر المشاركون عن امتنانهم للمنظمة الدولية للهجرة على مبادرتها في عقد هذه الورشة ولحكومة الكويت على الدعم الذي قدمته. وتعبر المنظمة الدولية للهجرة عن امتنانها للسفارة البريطانية في الكويت على مساهمتها الكريمة التي مكنت من عقد هذه الورشة.

² إن حوار أبوظبي هو حوار بين دول عملية كولمبو الـ 11 (أفغانستان – بنغلاديش – الصين – الهند – اندونيسيا – نيبال – باكستان – الفلبين – سيرلانكا – تايلند – فيتنام) و9 دول آسيوية أخرى (البحرين – الكويت – ماليزيا – عمان – قطر – المملكة العربية السعودية – سنغافورة – الإمارات العربية المتحدة واليمن).

التوصيات:

أ. تقييم الطلب على العمالة في الكويت ومطابقته مع عرض العمالة الوافدة المؤقتة من بلدان الأصل :

1. إذ يقر المشاركون بالجهود الحالية المبذولة لتقييم متطلبات العمالة الوافدة في الكويت ، فإنهم يرحبون بالإمكانية المستقبلية للتقييم المركز لسوق العمل لتحديد الحاجة للعمالة الوافدة اعتماداً على التوقعات الحالية والمستقبلية لطلب العمالة الكويتي بالتعاون مع الجهود المكتملة في بلدان الأصل . وبالإقرار بأنه لم يكن بالإمكان دائماً إجراء التقييم الدقيق لحاجات القطاع الخاص بالمقارنة مع احتياجات العمالة للحكومة وقطاع العمالة المنزلية.
2. وقد قُدم اقتراح بأنه عند تقييم الحاجة للعمالة الوافدة في الكويت من الممكن الاستعانة بخبرات دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين التي قامت مؤخراً بإجراء دراستها الخاصة حول سوق العمالة الوافدة.
3. بناء على الخبرة العالمية للمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية الأخرى في دراسة نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تمت التوصية بإجراء دراسة أو عقد ورشة عمل لبحث آثار الأزمة ونتائجها المحتملة على حركة العمال وسوق العمل ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

ب . بناء القدرات لممثلي الحكومة والمجتمع المدني :

1. بتشجيع من المشاركين وترحيباً بالمقترحين الجديدين المقدمين من وزارة الداخلية والمتعلقين بالعمالة المنزلية ، عبر المشاركون عن رغبتهم بأن يتمكنوا من زيادة المساهمة في تطويرهما وتنفيذهما.
2. بناءً على الخطوات الممتازة التي اتخذتها حكومة الكويت لتطوير تشريع جديد في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والعمالة ، اقترح المشاركون إجراء دورة تدريبية لمسؤولين حكوميين مختارين في مجال حركة العمالة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تطوير مستقبلي لمنهج تدريبي مفصل وفق حاجات الحكومة.
3. كوسيلة لتعزيز قدرة الملحقين العماليين بالسفارات لتقديم المساعدة لمواطنيهم فيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم أثناء الإقامة والعمل في الكويت ، فقد أيد المشاركون إجراء تدريب منتظم للملحقين العماليين بالسفارات من شأنه تزويدهم بالمعلومات حول التشريعات الكويتية المختلفة والإجراءات المتبعة.

ج. توظيف واستخدام العمال الوافدين المؤقتين :

1. لقد أوضحت وزارة الداخلية في عرضها المقترح المقدم للنظام الجديد لكفالة العمالة المنزلية في الكويت والمزمع تنفيذه من قبل هيئة حكومية جديدة أو هيئة من القطاع الخاص ستعنى بمسؤولية توظيف جميع العمالة المنزلية الوافدة في الكويت من أجل معالجة بعض المشاكل الحالية في نظام الكفالة الحالي مثل ممارسات الغرامة الحالية لبعض وكالات التوظيف. وقد رحب المشاركون بمبادرة وزارة الداخلية وتنفيذها السريع بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- ولوحظ أن هذه الهيئة ستكون معنية بالعمالة المنزلية ويمكن دراستها عندما تنفذ ليتم تكرارها في القطاعات الأخرى.
2. لقد تم الإقرار بأن تحسين التنسيق بين بلدان الأصل وحكومة الكويت بشأن سلامة ومواءمة العمال في المجتمع الكويتي سيكون مفيداً ، مثل تبادل المعلومات عن خلفية العمال الموظفين حديثاً.
 3. وفي إطار الآليات الحالية ، تم الإقرار بأن حكومة الكويت قامت بوضع تشريع هام وإجراءات خاصة بتنظيم هيئات التوظيف وأرباب العمل وإن من شأن الجهود الكبيرة التي يقوم بها المعنويون تحسين آليات تطبيق ممارسات التوظيف والاستخدام في كل من بلدان الأصل وفي الكويت بما يعود بالفائدة على الجميع وسيتم تسهيل ذلك بشكل أكبر من خلال إجراءات مثل عقود الاستخدام القياسية.

د. إغنتام فوائد العمالة الوافدة المؤقتة لبلدان الأصل والوجهة :

1. ركزت النقاشات أثناء الورشة على بعض الفوائد التنموية للعمالة الوافدة المؤقتة وإنه سيتم الترحيب بالجهود المبذولة من الوزارات ذات الصلة لضمان حصول جميع العمال الوافدين المؤقتين بما فيهم العمالة المنزلية على إمكانية فتح حسابات مصرفية لتمكينهم من تحويل الرواتب بسهولة.
2. لقد تم ذكر عدد من الترتيبات الثنائية الخاصة بحركة العمالة بين بلدان الأصل والكويت والتي تنظم شروط الدخول والاستخدام والتي يمكن تكرارها في البلدان المصدرة الأخرى مع الكويت.
3. أقر المشاركون بإمكانية تدوير حركة العمال كوسيلة لتسهيل الوصول المؤقت إلى سوق العمل الكويتي والعودة وإعادة الاندماج للعمالة الوافدة المؤقتة . وقد اقترح المشاركون إمكانية دراسة وتكرار المشروع التجريبي لتدوير العمالة في الإمارات العربية المتحدة: إدارة دورة الاستخدام التعاقدية من الهند والفلبين إلى الإمارات العربية المتحدة ، الذي يتم تنفيذها حالياً مع المنظمة الدولية للهجرة.
4. لقد تم التركيز على الحاجة للمساعدة في إعادة الاندماج الموجهة والتي اعتبرت أكثر فعالية من حيث وجود ترتيبات الضمان الاجتماعي الثنائية لتمكين العمال من الحصول على الرواتب التقاعدية والفوائد الأخرى لدى عودتهم. ويمكن الاعتماد على التجربة المستمدة من أمثلة ترتيبات الضمان الاجتماعي الثنائية كتلك المرتبة بين الأردن والكويت في 2008.
5. في ضوء حوار أبوظبي ، شدد المشاركون على الحاجة للاجتماع وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمالة التعاقدية المؤقتة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

هـ . المشاركة في تبادل المعلومات بين الحكومة والجهات المعنية:

1. انطلاقاً من الحوار الصريح والبناء والمشاركة في تبادل المعلومات والاتصال، أشار المشاركون الى الحاجة لإستمرار هذا الحوار من خلال تأسيس منتدى لتسهيل التواصل والتفاعل المنتظم بين كافة الهيئات الحكومية والأهلية ذات الصلة، حيث يقترح بعقد ورشة عمل سنويا إعتمادا على نتائج ورشة العمل الحالية. وتكملة لذلك، يمكن خلق حوار منتظم بين الملحقين العماليين وكافة الوزارات المعنية لبحث الأمور ذات الصلة.
2. لقد تم إعلام المشاركين بدور العمالة المنزلية التابعة لوزارة الداخلية والتي تعالج مشاكل العمالة المنزلية، والحاجة إلى التنسيق الأكبر مع الملحقين العماليين للبلدان المصدرة المعنية حول الخدمات المقدمة.

و. تقديم المعلومات والخدمات للعمال الوافدين المؤقتين :

1. رحب المشاركون في ورشة العمل بمجموعة الخدمات التي يتم تقديمها حالياً إلى العمال الوافدين المؤقتين من قبل حكومة الكويت وخاصة المأوى الذي تديره الحكومة والخاص بالعمالة المنزلية والذي يقدم الخدمات الصحية والمشورة القانونية. وقد تم الترحيب أيضاً بمقترح الحكومة لزيادة عدد المأوى في جميع المحافظات لإكمال الجهود الحالية التي تقوم بها سفارات بلدان الأصل.
2. اقترح المشاركون، كوسيلة لتسهيل توجيه العمال الوافدين المؤقتين لدى وصولهم الكويت، خلق مركز واحد متكامل كنقطة اتصال أولى للحصول على المعلومات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم والخدمات المتاحة لهم حتى وقت مغادرتهم الكويت. ويعرض مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت خدماته نحو تأسيس منشأة من هذا النوع وذلك بالاستعانة من الخبرات والمهارات الدولية. ولتسهيل الوصول الأفضل لهذه الخدمات يمكن استخدام آلية إحالة بين السلطات ذات الصلة.
3. من أجل إتمام المبادرات الحالية وخاصة مبادرة وزارة الداخلية المقترحة الخاصة بالعمالة المنزلية، فإنه يمكن تطوير برامج التوعية والتثقيف بعد الوصول بما فيها مواد المعلومات ومنهج التدريب بحيث تشمل كافة العمال الوافدين المؤقتين في الكويت وذلك بالتعاون مع ممثلي بلدان الأصل والمجتمع المدني.
4. بناءً على الدورات التثقيفية الحالية قبل المغادرة المطورة في بلدان الأصل، يمكن تقديم مواد إضافية توضيحية تركز على شروط العيش والعمل في الكويت بحيث تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والتشريعات الجديدة في الكويت.
5. لتعزيز الخدمات التي يقدمها حالياً مكتب العمالة الوافدة التابع لاتحاد العمال الكويتي والسفارات في الكويت لقد تم الاقتراح بإتباع آلية إحالة يتم ترسيخها فيما بينهم.

6. إن تحديد الإجراءات من قبل سفارات بلدان الأصل من أجل مراجعة العقود المحررة قبل المغادرة ولدى الوصول إلى الكويت سيفيد في منع اللغظ المثار حول الحقوق والالتزامات التعاقدية للعمال المؤقتين.
7. وقد اعتبر المشاركون أن إيجاد موقع إلكتروني تدعمه الحكومة وإتاحة مواد المعلومات الأخرى بلغات العمال من بلدان الأصل المختلفة ومعلومات التشريعات والإجراءات وثقافة وعادات العمل في الكويت أمرا مفيدا.
8. كوسيلة للبناء على الخط الساخن الحكومي الموجود حاليا والخاص بالعمال الوافدين المؤقتين المتوفر باللغة العربية ، فقد أوصى المشاركون بإنشاء خط ساخن متعدد اللغات يعمل عليه متحدثون بلغات مختلفة للغات الرئيسية لبلدان الأصل .